العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

د. أحمد محمد الرنتيسي
كليـة الآداب – الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

ملخص: هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية البسيطة، تم تطبيق الدراسة على (128) طالبة من طلبات كلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، أدخلت البيانات وحُللت بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، (نسخة ٢٢)، توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تأثير العوامل الشخصية والتشريعية والسياسية في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كان متوسط، بينما مستوى تأثير العوامل الأسرية في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كان مرتفع، كما لم تجد الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ومكان السكن، الخلاصة: أن مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية ما زلت متدنية وضعيفة، وأن جهوداً كبيرة ما زالت مطلوبة للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: العوامل، المؤثرة، تفعيل، المشاركة السياسية، المرأة الفلسطينية.

Factors Affecting in Activation of the level of Political Participation of Palestinian Women

Dr. Ahmed Mohammed Al-Rantisi
Faculty of Arts, the Islamic University of Gaza, Palestine

Abstract: The study aimed to determine the factors affecting in activation of the level of political participation of Palestinian women. The study used the social survey method in a simple random sampling method. The study was applied to (128) students from the Faculty of Arts at the Islamic University of Gaza, the questionnaire was used as a tool for the study, the data were entered and analyzed by The statistical program SPSS, (version 22), the results of the study concluded that the level of influence of personal, legislative and political factors in activating the level of political participation of Palestinian women was average, while the level of influence of family factors in activating the level of political participation

of Palestinian women was high, and the study did not find differences Statistically significant at the level ($\alpha \leq 0.05$) in the responses of the study sample to the factors affecting in activation of the level of political participation of Palestinian women due to the variable of social status and place of residence. Abstract: The participation of Palestinian women in political life is still low and weak, and great efforts are still required. To advance the reality of Palestinian women.

Keywords: Factors, Affecting, Activation, Political Participation, Palestinian Women.

01- مقدمة الدراسة:

تتطلب عملية التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات مشاركة فعالة من قبل كافة الوارد، ولما كانت المرأة تشكل نصف المجتمع، كان عليها أن تشارك الرجل في عملية التنمية، فأصبحت قضية النهوض بأوضاع المرأة بهدف تمكينها من المشاركة السياسية، من أهم أولويات الدول والحكومات(القحطاني، 2017).

وتشهد قضايا المرأة اهتماماً كبيراً وتصاعداً ملحوظاً على الساحة المجتمعية محلياً ودولياً، ولعل ذلك يعود إلى أن وضعها في أي مجتمع يعد مقياساً لمدى تطوره، لذلك كان طبيعياً أن تكون قضية المرأة هي محور تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية(سليمان، 2003).

ويوجد اهتمام كبير من جانب مختلف الباحثين في العلوم الإنسانية بدراسة دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع، وذلك نظراً لأن المرأة تمثيل شريحة اجتماعية، تشغل وضعاً متميزاً في بنية المجتمع، حيث إنها من الناحية الديمغرافية تمثل ثقلاً كبيراً في المجتمع، فضلاً عن تنوع المجالات الوظيفية التي تشارك فيها، إلى جانب خطورة المسئوليات والأدوار التي تقوم بها في النسق الأسري ونسق العمل ونسق المجتمع الذي تنتمي إليه(رسول، 2012).

وفي الواقع إن العلة في تدني مستوى المشاركة السياسية للمرأة ناتجة عن العديد من العوامل المتفاعلة والمتداخلة في المجتمع سواء أكانت شخصية، أو أسرية أو تشريعية أو سياسية، وتشترك معظم الدول النامية والمجتمعات العربية في هذه العوامل وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى إهدار طاقات النساء وحجب جهودهن عن عمليات المشاركة السياسية(العيلة، 2007).

ويمثل وضع المرأة في أي مجتمع أحد المعايير الأساسية لقياس مدى تقدمه، كما أنه لا يمكن تصور مجتمع في العصر الحالي يسير نحو التقدم والعلم والتكنولوجيا تاركاً وراءه نصفه في حالة من التخلف، على هذا الأساس فإن تقدم المجتمعات يعتمد بصفة

عامة على جانب أساسي منه، وهو مدى تقدم المرأة ومتابعة المسيرة جنباً إلى جنب مع الرجل(الكعبي، 2007).

وتعد المكانة المعاصرة التي تشغلها المرأة في المجتمعات كافة وعلى مختلف المستويات، هي نتاج للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية التي شهدها المجتمع في الماضي والحاضر، مما دعا الباحثين إلى دراسة تلك التغيرات والعوامل المؤدية إليها، والآثار المترتبة عليها والتي ترتبط بدور المرأة ومشاركتها في أنشطة المجتمع(حسين، 2000).

وتكمن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة للعملية السياسية، بإتاحتها المجال أمام النساء بأن تشارك بشكل فعال في وضع الخطط، والبرامج، والسياسات، والمشاركة في تنفيذها والاشراف عليها وتوجيهها وتقييمها، مما يعود بالفائدة ليس على النساء فقط، وإنما على المجتمع بشكل عام(عليان، 2014).

وتأخذ المشاركة السياسية للمرأة صوراً وأشكالاً متنوعة، فقد تكون المشاركة السياسية من خلال نشاطات سياسية مباشرة، مثل: تقلد منصب سياسي أو السعي للرشيح في الانتخابات، أو الاكتفاء بمجرد التصويت في الانتخابات، وقد تكون من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة تتمثل في الاهتمام بالقضايا السياسية أو الاشتراك في المناقشات السياسية غير الرسمية، وقد تبدو في أشكال النشاط التطوعي الذي يسهم به الفرد في تحديد السياسية العامة في مجتمعه سواء تم ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(عبدالهادي، 1987).

وتشكل المشاركة السياسية للمرأة قضية مهمة، إذ تبرز دور المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية. ما يهمنا في هذه الدراسة هو تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطيني، حيث لا تزال المرأة الفلسطينية تكافح من أجل حقوقها المشروعة عن طريق المطالبة بالمساواة مع الرجل في جميع الميادين. وتستند المرأة الفلسطينية إلى أحكام الاتفاقيات الدولية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فضلا عن الاتفاقات الإقليمية والقارية لبعض البلدان المجاورة(مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، 2006)، كما هو الحال في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والميثاق الأفريقي لحقوق المرأة، وبرتوكوله الإضافي، والميثاق العربي لحقوق الإنسان في عام 2008.

02- الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي اهتمت بدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، لذلك سوف يتم عرض هذه الدارسات في محاولة للاستفادة من نتائجها في تحديد مشكلة وأهداف وتساؤلات الدارسة الراهنة، ويمكن تحديدها فيما يلي:

هدفت دراسة أسعد (2021) إلى التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، توصلت الدراسة إلى أن هناك تغيرات مبكرة حدثت لصالح المرأة في عهد الشاه ويعزى ذلك إلى اندماج إيران في الرأسمالية العالمية، وأن المرأة الإيرانية لعبت دوراً هاماً في نجاح الثورة الإسلامية، وصعود التيار الإصلاحي المعارض للمرشد الأعلى إلى السلطة بسبب مساندته لقضايا المرأة(عليان, 2014).

تناولت دراسة (Ahmed & Moorthy, 2021) العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة في السياسة الانتخابية، توصلت نتائج الدراسة أن النساء ممنوعات من المشاركة في السياسة ومن العديد من جوانب الحياة اليومية في الهند، والنساء في الهند غير راضيات عن السياسات القومية والخاصة بالولاية وحتى البلدية، على الرغم من حقيقة أن أكثر من نصف نساء البلاد ما زلن ممنوعات من المشاركة في السياسة وصنع القرار.

ركزت دراسة (Zaky & Mohamed Moawad, 2021)على دور المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية، أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أدوار المشاركة السياسية للمرأة في تنمية المجتمع المحلي هي المشاركة في صياغة السياسات مع الجهات المسؤولة عن تنمية المجتمع، كما أكدت نتائج فرضيات الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) من حيث دور المشاركة السياسية للمرأة في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع والنساء أعضاء مجالس المنظمات حسب المتغير (المؤهل العلمي، المهنة، الحالة الاجتماعية، العمر).

ركزت دراسة (El Waked & Al-Zoby, 2021) على التحديات التي تعترض المرأة الأردنية عن المشاركة السياسية من وجهة نظر الخريجات في الجامعة الأردنية، توصلت نتائج الدراسة أن التحديات إعاقة المرأة الأردنية عن المشاركة السياسية تشمل: التحديات الاقتصادية، تصورات المجتمع، العادات والتقاليد، يوصى الباحثون بعقد محاضرات لنشر الوعي بأهمية دور المرأة السياسي، وزيادة حجم الدعم الذي تقدمه المرأة للمرأة.

تناولت دراسة (Meera & Yekta, 2021) تحديات المشاركة السياسية للمرأة في أفغانستان، أظهرت النتائج أن هناك تحديات في سياق المشاركة السياسية للمرأة ، وأبرزها المشاكل الثقافية والتاريخية والأيديولوجية، تساهم الظروف البيئية الاجتماعية والاقتصادية الحالية في أفغانستان في الثقافة القبلية وأنماط الحياة التي تتمحور حول العشائر، والتي تتميز بالنظام الأبوي وتتمحور حول الرجولة، هي أساس التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الأفغانية.

تهدف دراسة (Giommoni, 2021) إلى تناول آثار التعرض للفساد على جميع جوانب المشاركة السياسية، مع التركيز على البلديات الإيطالية في الفترة 1999-2014، توصلت نتائج الدراسة. أولاً: يؤثر التعرض للفساد على مشاركة المواطنين في الانتخابات من خلال تقليل إقبال الناخبين. ثانيًا: يؤثر الفساد على مشاركة السياسيين: يتناقص عدد المرشحين والقوائم الانتخابية بعد فضيحة ومن المرجح أن يترشح المرشحون ذوو المناصب السياسية.

جاءت دراسة (Shehab et al., 2020) للتعرف على مشاركة المرأة الفلسطينية في السياسة أثناء الحصار الإسرائيلي على غزة بين عامي 2006 و 2014، تظهر الدراسة العديد من

الصعوبات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية. إلا أن هذه الدراسة خلصت إلى عدة توصيات أبرزها ضرورة إلزام الأحزاب السياسية الفلسطينية بتنفيذ مبدأ التعددية السياسية، وإعطاء المرأة الفلسطينية حقوقها وفق الدساتير الفلسطينية، وتجاوز الصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون الانخراط السياسي.

سعت دراسة ساسي (2020) إلى التعرف على التمكين السياسي للمرأة في الجزائر، توصلت الدراسة إلى أن الموروث الثقافي لا زال يؤثر إلى حد كبير على النظرة الاجتماعية للمرأة التي تحاصرها داخل أدوارها التقليدية والتي تعيق وصولها لدور المرأة السياسية والمشاركة في العمل الحزبي وتنمية مجتمعها أو المساهمة في صنع القرار السياسي أو الاهتمام بقضايا مجتمعها على وجه العموم.

سلطت دراسة أبوزايدة (2020) الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة، والتعرف على المعوّقات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة، وكذلك التعرف على الأسباب التي تدفع المجتمع الغزّي إلى تقييد المرأة والحد من حراكها السياسي، أظهرت نتائج الدراسة أن أهمّ المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تتمثل في العادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي شكّل تحدياً رئيسياً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

توصلت دراسة فتحية (2019) التي هدفت إلى تحديد معوقات ممارسة المرأة للحقوق السياسية في الوطن العربي، إلى وجود العديد من المعوقات ذات الطبيعة المختلفة، منها ما يتعلق بالجانب القانوني، ومنها ما يتعلق بالجانب الديني، ومنها ما يتعلق بالجانب الثقافي، والاجتماعي، ومنها ما يتعلق بنظرة المرأة نفسها للمشاركة السياسية.

تناولت دراسة عواد (2017) للحقوق السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية والقانون الفلسطيني، وتوصلت الدراسة لا تزال الحقوق السياسية للمرأة في فلسطين تحتاج إلى العديد من الدوافع القانونية والاجتماعية والاقتصادية في بعض الأحيان، من أجل المساهمة في مواكبة التطور في العالم وبعض الدول العربية التي تميل إلى دعم التمييز الإيجابي للمرأة، فإن التوصيات الأكثر أهمية توصي المشرع الفلسطيني بالعمل على رفع الحصص من خلال تعديل قوانين الانتخابات التي تحد من مشاركتهم بنسبة معينة أو من خلال نظام يضمن التسلسل الهرمي لأسماء النساء في القوائم الانتخابية من أجل تحقيق التمييز الإيجابي الذي يعمل على حماية حقوق المرأة في المشاركة السياسية من أجل عدم الحد من المشاركة السياسية للمرأة كرجل.

هدفت دراسة عليان (2014) إلى التعرف على مكانة المرأة الفلسطينية التي تشارك في الحياة السياسية في قطاع غزة، وخلصت الدراسة إلى أن المستوى العام لمشاركة المرأة في العملية السياسية ضعيف حيث يقدر بحوالي (49.1%) وأظهرت نتائج الدراسة أن

المعوقات تباينت بين "القيود الشخصية" التي تمثل (69.1%)، والقيود الدينية المقدرة بـ (64.3%) ، والقيود السياسية (61.9%).

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من عرض نتائج الدراسات العربية والأجنبية السابقة المرتبطة بموضوع المشاركة السياسية للمرأة ما يلي:

-اتفقت دراسة (Ahmed & Moorthy, 2021)، ودراسة (El Waked & Al-Zoby, 2021)، ودراسة (Meera & Yekta, 2021)، و دراسة ساسي (2020)، ودراسة أبوزايدة (2020)، ودراسة فتحية (2019)، أن الموروث الثقافي والعادات والتقاليد لا زالت تعيق وصول المرأة لدورها في المشاركة السياسية.

-توصلت دراسة (Ahmed & Moorthy, 2021)، ودراسة (Shehab et al., 2020)، ودراسة عليان (2014)، أن المستوى العام لمشاركة المرأة في العملية السياسية ضعيف.

-اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها من حيث الهدف، وذلك تبعاً لاختلاف طبيعة الدراسة والمتغيرات التي تتناولها، فقد تناولت دراسة أسعد (2021)، ودراسة أبوزايدة (2020)، واقع المشاركة السياسية للمرأة، بينما تناولت دراسة (El Waked & Al-Zoby, 2021)، ودراسة فتحية (2019) تحديات المشاركة السياسية للمرأة، في حين ركزت دراسة (Zaky & Mohamed Moawad, 2021)، دور المشاركة السياسية للمرأة في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية.

-لم تتناول الدراسات السابقة بعض المتغيرات مثل (السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي) وعلاقتها في العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وهذا ما تميزت به الدراسة الراهنة.

-تميزت الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في تناولها للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الفلسطيني وتداعيات ذلك على المشاركة السياسية الفلسطينية.

-تمثلت استفادة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في تحديد الموضوع وصياغة مشكلته ومفاهيمه وكذلك أهدافه وتساؤلاته، فضلاً عن تفسير النتائج ووضع التوصيات.

03- مشكلة الدراسة:

تعد قضية المرأة من أهم القضايا التي شغلت أذهان الباحثين والمفكرين في العالم، وعقدت العديد من المؤتمرات وأسست فروع أكاديمية وتخصصات علمية لبحث ودراسة قضايا المرأة من أجل تمكينها في بناء الأمم لتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، فضلاً عن ترسيخ مفهوم المواطنة، إذ كانت المرأة لسنوات طويلة من التهميش والإقصاء السياسي والاجتماعي والسبب في ذلك يعود إلى الجذور التاريخية النابعة من السلطة الذكورية التي استخدمت سبل قهرية ضد المرأة لتعزيز وترسيخ سلطتها وضمان سيطرتها لتكون المرأة تحت إمرة وتصرف الرجل دائماً دون أن يكون لها رأي يذكر.

وبما أن المرأة هي الأنسان الذي يتمثل في أغلب المجتمعات النصف الثاني مع الرجل، وهي أحد المكونات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة فلا يمكن أن ينهض مجتمع ما بنصف طاقته، لذلك أصبحت المشاركة الواسعة للمرأة في جميع مجالات الحياة السياسية لا بد منه.

واستحوذت قضية المشاركة السياسية للمرأة في السنوات الأخيرة على اهتمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فهي مرتبطة بالجهود التي تبذلها الشعوب من أجل التغيير والتقدم، حيث تمر مجتمعاتنا العربية بمراحل انتقالية تتفاوت بين غيات الديمقراطية وانعدم المشاركة السياسية للمواطنين إلى حداثة التجربة الديمقراطية. وفي هذا السياق يظهر واقع صعب تعيشه المرأة في الدول العربية بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص، ويرتبط بمدى مشاركتها وفاعليتها في صنع القرار ومختلف العمليات التنموية ببلادنا التي مازالت تشهد تأخرا في وضع المرأة، حيث إن حضور المرأة الفلسطينية كان مضطرباً بين التقدم التراجع، حيث نلاحظ أن دورها في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها فلسطين قد تراجع كثيراً عن مستوى طموحها في التغيير، والمرأة الفلسطينية اليوم أمامها فرصة لكي تثبت وجودها أو تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة فعلاً، لذا فمشاركتها السياسية في الانتخابات البرلمانية أو المحلية في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني هو صمام الأمان للدخول في برنامج واضح المعالم يعمل على تطوير امكانياتها ويحارب التمييز ضد المرأة ويعمل على توضيح مطالبها بشفافية وديمقراطية لتكون قادرة على التأثير في الحياة السياسية، وفي ضوء ذلك جاءت الدراسة الراهنة للإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

-ما العوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
-ما العوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
-ما العوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
-ما العوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية، مكان السكن).

04- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

-تحديد العوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
-تحديد العوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
-تحديد العوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

-تحديد العوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
-تحديد الفروق في العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ضوء بعض المتغيرات (الحالة الاجتماعية، مكان السكن) لعينة الدراسة.

05- مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم المشاركة:

تختلف التعاريف التي تناولت مفهوم المشاركة، باختلاف العلوم التي ينتمي إليها صاحب التعريف، فهناك من عرّف المشاركة بأنها "مساهمة الأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق المصلحة العامة"(بادي، 2005).

وتعرف المشاركة بأنها "قدرة العناصر النشطة في المجتمع المحلي على فهم السياق الاجتماعي ومحاولة تغييره إلى الأفضل من خلال جهود الأفراد الذين يعيشون في هذا المجتمع واستغلال كافة الطاقات البشرية والمادية المتاحة مع التغلب الدام على كافة المعوقات التي تعترض هذه العملية"(فهمي، 2004، ص71).

ويعرف الباحث المشاركة في ضوء الدراسة الراهنة "منح المرأة الفلسطينية حرية المساهمة الفعلية والكاملة في العمل السياسي الفلسطيني بهدف التأثير في عملية صنع القرار لتحقيق الصالح العام".

2- مفهوم المشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة السياسية" العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية في بلده، والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها"(الدوى، 2018).

وتعرف المشاركة السياسية بأنها "تلك الانشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية"(برو، 1998).

ويعرف الباحث المشاركة السياسية في ضوء الدراسة الراهنة "عملية الممارسة والتأثير في الحياة السياسية بكل مستوياتها بإرادة كاملة مستقلة، دون ممارسة أي نوع من أنواع الإجبار أو الضغوط".

06- الإجراءات المنهجية:

يتناول هذا الجزء وصف لإجراءات الدراسة التي سوف يقوم بها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، ويتضمن تحديد المنهج المتبع في الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، وخطوات تصميم الأدوات المستخدمة، والتحقق من صدقها وثباتها، والمعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج.

(1)منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الراهنة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية احتمالية بسيطة من طالبات كلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة.

(2)مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من طالبات كلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة، وبناء على الاحصائيات التي حصل عليها الباحث من عمادة القبول والتسجيل للعام الجامعي 2021-2022، كان اجمالي مجتمع الدراسة (374) طالبة، تم سحب عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة بنسبة 29%، وبالتالي تمثلت عينة الدراسة في (128) طالبة، تم جمع البيانات في منتصف شهر يناير 2022، وجدول رقم (1) يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة.

جدول (1): يوضح توزيع التكرارات والنسب المئوية لخصائص العينة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
السن	18-20	75	58.6
	21-22	32	25.0
	23-24	8	6.3
	24فأكثر	13	10.2
	المجموع	128	100
الحالة الاجتماعية	عزباء	100	78.1
	متزوجة	28	21.9
	المجموع	128	100
المستوى الدراسي	الأول	55	43.0
	الثاني	33	25.8
	الثالث	25	19.5
	الرابع	15	11.7
	المجموع	128	100
مكان السكن	مدينة	91	71.1
	مخيم	32	25.0
	قرية	5	3.9
	المجموع	128	100

(3) أدوات الدراسة:

اتساقاً مع متطلبات الدراسة ومنهجيتها فقد اعتمد الباحث على أداة استبانة، حيث تم بناء الاستبانة من خلال الاطلاع على الأدبيات المعرفية والاجتماعية والدراسات السابقة وما تتضمنه من مقاييس ذات علاقة بالموضوع، وقد تكونت الاستبانة بصورتها الأولية من (26) عبارة تقيس العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

1- صدق الاستبانة:

(أ) **صدق المحتوى:** تم التحقق من صدق محتوى الأداة بعرضها على محكمين متخصصين في الخدمة الاجتماعية في الجامعة الإسلامية بغزة، طلب منهم إبداء الرأي بوضوح وسلامة صياغة العبارات وصلاحيتها لقياس ما صممت لقياسه، وتقديم أية اقتراحات يرونها مناسبة لتطوير

الأداة، وتم الأخذ بجميع ملاحظاتهم، حيث تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض العبارات، ولم تحذف أو تضاف أي عبارة، وبذلك تكونت الأداة بصورتها النهائية من (26) عبارة.

(ب) صدق الاتساق الداخلي: تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الأداة على عينة استطلاعية بلغ حجمها (20) مفردة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للأداة، وجدول رقم (2) يبن أن معظم معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.01) حيث إن القيمة الاحتمالية لمعظم العبارات كانت أقل من 0.05 وبذلك تعتبر تلك العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (2) يوضح معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للأداة:

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
العوامل الشخصية		العوامل الأسرية		العوامل التشريعية		العوامل السياسية	
1	.326**	8	.558**	15	.467**	20	.404**
2	.471**	9	.338**	16	.651**	21	.443**
3	.407**	10	.584**	17	.447**	22	.409**
4	.445**	11	.011	18	.451**	23	.451**
5	.352**	12	.435**	19	.562**	24	.334**
6	.142	13	.420**			25	.514**
7	.440**	14	.473**			26	.475**

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) * دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للأداة الذي تنتمي إليه العبارة جاءت أغلبها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت أغلب قيم معاملات الارتباط عالية، حيث تراوحت في البعد الأول: العوامل الشخصية بين (.142-.471**)، وفي البعد الثاني: العوامل الأسرية بين (.011-.584**)، وفي البعد الثالث العوامل التشريعية بين (.447**-.651**)، وفي البعد الرابع: العوامل السياسية بين (.334**-.514**)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الأداة.

(ج) صدق الاتساق البنائي: تم التحقق من الصدق البنائي لأبعاد الأداة من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمجموع الكلي للأداة، ويوضح نتائجه الجدول التالي:

جدول (3): يوضح معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والدرجة الكلية للأداة

البعد	محتوى البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	العوامل الشخصية	.690**	0.000
الثاني	العوامل الأسرية	.760**	0.000
الثالث	العوامل التشريعية	.801**	0.000
الرابع	العوامل السياسية	.791**	0.000

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط لأبعاد الأداة بالدرجة الكلية للأداة جاءت بقيم مرتفعة حيث تراوحت بين (**690.-**801.)، وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)؛ مما يدل على توافر درجة عالية من الصدق البنائي لأبعاد الأداة.

2- ثبات الاستبانة:

أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين، هما: طريقة التجزئة النصفية، ومعامل (ألفا كرونباخ).

أ-طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient): تم إيجاد معامل ارتباط (بيرسون) بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة، ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بُعد، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط (سبيرمان براون) للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$\frac{2ر}{1+ر}$ معامل الثبات= حيث(ر) معامل الارتباط، وقد بين جدول رقم (4) أن هناك معامل ثبات كبير لعبارات الاستبانة.

ب-طريقة (ألفا كرونباخ): تم حساب معاملات ثبات ألفا كرونباخ للاستبانة بعد التطبيق على العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول (4): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية، وألفا كرونباخ)

البعد	محتوى البعد	التجزئة النصفية			ألفا كرونباخ
		عدد العبارات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	
الأول	العوامل الشخصية	7	.402	.671	.576
الثاني	العوامل الأسرية	7	.594	.359	.550
الثالث	العوامل التشريعية	5	.431	.690	.649
الرابع	العوامل السياسية	7	.377	.664	.610
	جميع العبارات	26	.726	.821	.815

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة كانت مرتفعة؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

(4) الأساليب الإحصائية:

بناء على طبيعة البحث والأهداف التي سعى إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:

-التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي.

-الانحراف المعياري: ويفيد في معرفة مدى تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين، كما يساعد في ترتيب العبارات مع المتوسط الحسابي، حيث إنه في حالة تساوى العبارات في مجموع الأوزان والمتوسط الحسابي فإن العبارة التي انحرافها المعياري أقل تأخذ الترتيب الأول.

-معامل (ارتباط بيرسون)، لقياس صدق الأداة، واختبار (ألفا كرونباخ)، لمعرفة ثبات الأداة، ومعامل سبيرمان براون للثبات، وطريقة التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient)، واختبار "T-Test" للعينات المستقلة، واختبار "One Way ANOVA" لمعرفة الفروق بين المتغيرات.

-معادلة المدى: وذلك للحكم على قوة العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، (منخفض، متوسط، مرتفع) وذلك من خلال طرح الحد الأدنى للدرجة من الحد الأعلى للدرجة (3-1=2) ثم تقسيم هذا المدى على عدد خلايا الاستجابات الثلاث (2÷3=0.66) بعد ذلك يتم إضافة الحد الأدنى للدرجة لتحديد فعالية العبارة أو البعد، كما يلي:

-المتوسط الحسابي (من 1 إلى 1.66) عامل ذو تأثير منخفض.

-المتوسط الحسابي (من1.67 إلى 2.33) عامل ذو تأثير متوسط.

-المتوسط الحسابي (من2.34 إلى 3) عامل ذو تأثير مرتفع.

07- نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول: ما العوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للعوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (5): يوضح العوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

م	العوامل الشخصية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	المستوى
1	تدني المستوى التعليمي للمرأة الفلسطينية	1.83	0.744	60.9	7	متوسط
2	عدم وعي المرأة الفلسطينية بدورها وثقتها بقدارتها في العمل السياسي	2.15	0.764	71.6	4	متوسط
3	لا زالت المرأة الفلسطينية تعمل في مجال الأعمال التقليدية التي هي امتداد لطبيعتها الأنثوية	2.42	0.706	80.7	2	مرتفع
4	ثقافة العيب المسيطرة على فكر المرأة الفلسطينية للمشاركة في الحياة العامة	2.52	0.664	83.9	1	مرتفع
5	عدم استقلال المرأة الفلسطينية وتفردها بقرارها	2.27	0.707	75.8	3	متوسط
6	عدم قدرة المرأة الفلسطينية لتحمل الأعباء الحياتية المترتبة على المشاركة السياسية	1.85	0.785	61.7	6	متوسط
7	ضعف الثقافة القانونية للمرأة الفلسطينية وقلة وعيها السياسي	2.09	0.794	69.5	5	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	2.16	0.392	72.0	متوسط	

يتضح من جدول (5) أن المتوسطات الحسابية لـ (العوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية)، تراوحت ما بين (1.83 -2.52)، حيث حاز البعد على

متوسط حسابي إجمالي (2.16)، وهو تأثير ذو مستوى متوسط، وباستعراض ترتيب العبارات، تبين أن العبارة رقم (4) كان لها أعلى تأثير والتي تنص على "ثقافة العيب المسيطرة على فكر المرأة الفلسطينية للمشاركة في الحياة العامة" وبمتوسط حسابي (2.52)، يليها العبارة رقم (3) والتي تنص على "لا زالت المرأة الفلسطينية تعمل في مجال الأعمال التقليدية التي هي امتداد لطبيعتها الأنثوية"، وذلك بمتوسط حسابي (2.42).

بينما أنَّ أقل العبارات أهمية في العوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، كانت العبارة رقم (1)، والتي تنص على "تدني المستوى التعليمي للمرأة الفلسطينية"، وذلك بمتوسط حسابي (1.83)، يليها العبارة رقم (6) والتي تنص على "عدم قدرة المرأة الفلسطينية لتحمل الأعباء الحياتية المترتبة على المشاركة السياسية" وذلك بمتوسط حسابي (1.85).

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني: ما العوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للعوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (6): يوضح العوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

م	العوامل الأسرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	المستوى
1	العادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع	2.65	0.583	88.3	1	مرتفع
2	اتساع دائرة الفقر في الأسرة الفلسطينية وانعكاساته السلبية على المشاركة السياسية للمرأة	2.28	0.742	76.0	5	متوسط
3	ساهمت البنية الأبوية للأسرة الفلسطينية في حجب المرأة عن الحياة العامة والمشاركة السياسية	2.23	0.693	74.5	6	متوسط
4	تعدد الأدوار الأسرية التي تقوم بها المرأة الفلسطينية داخل وخارج البيت	2.44	0.707	81.3	3	مرتفع
5	الزواج المبكر وما ينتج عنه من التزامات	2.46	0.709	82.0	2	مرتفع
6	الخشية من تفكك الأسرة نتيجة للانشغال في الحياة العامة والسياسية	2.38	0.677	79.4	4	مرتفع
7	انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي للأسرة	1.99	0.704	66.4	7	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	2.35	0.358	78.3		مرتفع

يتضح من جدول (6) أن المتوسطات الحسابية لـ (العوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية)، تراوحت ما بين (1.99 -2.65)، حيث حاز البُعد على متوسط حسابي إجمالي (2.35)، وهو تأثير ذو مستوى مرتفع، وباستعراض ترتيب العبارات،

تبين أن العبارة رقم (1) كان لها أعلى تأثير والتي تنص على أن "العادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع" وبمتوسط حسابي (2.65)، يليها العبارة رقم (5) والتي تنص على "الزواج المبكر وما ينتج عنه من التزامات"، وذلك بمتوسط حسابي (2.46).

بينما أنَّ أقل العبارات أهمية في العوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، كانت العبارة رقم (7)، والتي تنص على "انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي للأسرة"، وذلك بمتوسط حسابي (1.99)، يليها العبارة رقم (3) والتي تنص على "ساهمت البنية الأبوية للأسرة الفلسطينية في حجب المرأة عن الحياة العامة والمشاركة السياسية" وذلك بمتوسط حسابي (2.23).

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث ما العوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للعوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (7): يوضح العوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

م	العوامل التشريعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	المستوى
1	المشرع الفلسطيني ميز بين الرجل والمرأة في نصوص قانونية تميزية (قانون الانتخاب، الجنسية، التقاعد، الضمان الاجتماعي..)	2.34	0.768	78.1	2	مرتفع
2	لم يمنح القانون الفلسطيني المرأة الحقوق الكاملة لتفعيل دورها السياسي	2.10	0.751	70.1	5	متوسط
3	الفجوة بين النص القانوني والتطبيق في التشريعات المتعلقة بالمرأة	2.38	0.654	79.4	1	مرتفع
4	القوانين الفلسطينية السائدة ومنها قانون الانتخابات تفرض قيود على المشاركة السياسية للمرأة	2.10	0.730	70.1	4	متوسط
5	عدم احترام الدولة لالتزاماتها عند المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة	2.23	0.748	74.5	3	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	2.23	0.471	74.4		متوسط

يتضح من جدول (7) أن المتوسطات الحسابية لـ (العوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية)، تراوحت ما بين (2.10 -2.38)، حيث حاز البعد على متوسط حسابي إجمالي (2.23)، وهو تأثير ذو مستوى متوسط، وباستعراض ترتيب العبارات، تبين أن العبارة رقم (3) كان لها أعلى تأثير والتي تنص على "الفجوة بين النص القانوني والتطبيق في التشريعات المتعلقة بالمرأة" وبمتوسط حسابي (2.38)، يليها العبارة رقم (1) والتي

تنص على "المشرع الفلسطيني ميز بين الرجل والمرأة في نصوص قانونية تميزية (قانون الانتخاب، الجنسية، التقاعد، الضمان الاجتماعي..)"، وذلك بمتوسط حسابي (2.34).

بينما أنَّ أقل العبارات أهمية في العوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، كانت العبارة رقم (2)، والتي تنص على "لم يمنح القانون الفلسطيني المرأة الحقوق الكاملة لتفعيل دورها السياسي"، وذلك بمتوسط حسابي (2.10)، يليها العبارة رقم (4) والتي تنص على "القوانين الفلسطينية السائدة ومنها قانون الانتخابات تفرض قيود على المشاركة السياسية للمرأة" وذلك بمتوسط حسابي (2.10).

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرابع: ما العوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للعوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (8): يوضح العوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

م	العوامل السياسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	المستوى
1	تجاوزات النظام السياسي وعدم احترامه للحقوق الأساسية لمواطنيه	2.31	0.696	77.1	4	متوسط
2	الافتقاد إلى رؤى إستراتيجية لتنمية المرأة سياسياً	2.32	0.687	77.3	3	متوسط
3	غياب المناخ الديمقراطي على أسس سليمة تسبب في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية	2.23	0.690	74.2	7	متوسط
4	عدم مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية مشاركة فاعلة	2.27	0.726	75.5	6	متوسط
5	الانقسام السياسي الفلسطيني	2.50	0.687	83.3	1	مرتفع
6	الأحزاب والفصائل الفلسطينية ما زالت تتبنى المفهوم الذكوري دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية	2.38	0.676	79.2	2	مرتفع
7	ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق	2.28	0.752	76.0	5	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	2.33	0.384	77.5		متوسط

يتضح من جدول (8) أن المتوسطات الحسابية لـ (العوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية)، تراوحت ما بين (2.23 -2.50)، حيث حاز البعد على متوسط حسابي إجمالي (2.33)، وهو تأثير ذو مستوى متوسط، وباستعراض ترتيب العبارات، تبين أن العبارة رقم (5) كان لها أعلى تأثير والتي تنص على "الانقسام السياسي الفلسطيني" وبمتوسط حسابي (2.50)، يليها العبارة رقم (6) والتي تنص على "الأحزاب والفصائل الفلسطينية ما زالت تتبنى المفهوم الذكوري دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية"، وذلك بمتوسط حسابي (2.38).

بينما أنَّ أقل العبارات أهمية في العوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، كانت العبارة رقم (3)، والتي تنص على "غياب المناخ الديمقراطي على أسس سليمة تسبب في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية"، وذلك بمتوسط حسابي (2.23)، يليها العبارة رقم (4) والتي تنص على "عدم مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية مشاركة فاعلة" وذلك بمتوسط حسابي (2.27).

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية، مكان السكن).

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبارIndependent Samples T-Test، واختبار One way ANOVA لمعرفة الفروق لدى عينة الدراسة في العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة، كما هو مبين في الجداول الآتية:

جدول (9): يوضح الفروق في استجابة عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

العوامل المؤثرة	الحالة الاجتماعية	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	قيمة الدلالة
الدرجة الكلية	عزباء	100	59.7100	7.62014	1.984	.307
	متزوجة	28	56.4286	8.15329		

يوضح جدول (9) وباستخدام اختبار "Independent Samples T-Test" عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في استجابة عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول (10): يوضح الفروق في استجابة عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن

العوامل المؤثرة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	163.785	2	81.893	1.344	.264
	داخل المجموعات	7615.207	125	60.922		
	المجموع	7778.992	127			

يوضح جدول (10) وباستخدام "One way ANOVA" عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في استجابة عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن.

08- مناقشة نتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما العوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

بينت نتائج الدراسة إلى أن العوامل الشخصية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت متوسطة، وفيما يتعلق بحصول عبارتي (ثقافة العيب المسيطرة على فكر المرأة الفلسطينية للمشاركة في الحياة العامة، ولا زالت المرأة الفلسطينية تعمل في مجال الأعمال التقليدية التي هي امتداد لطبيعتها الأنثوية) على أعلى متوسط حسابي، يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن كثير من النساء لا يقتنعن بقدراتهن في المشاركة بالعمل السياسي، بل يعتبرنه انتقاصاً من أنوثة المرأة، وربما يعود هذا إلى التنشئة الاجتماعية التي تدعم هذه الرؤية وتؤكد على أن الوظيفة الأولى للمرأة تتمثل في وظيفتها كزوجة وأم، وإلى جانب عدم اهتمام النساء بتطوير وعيهن السياسي من خلال المشاركة في الاعمال السياسية، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار، وكذلك انعدام الثقة بين النساء وعدم مساندة المرأة للمرأة في المشاركة في الاعمال السياسية، وتفضيلها للرجل من منطلق أنه الأنسب للعمل السياسي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Ahmed & Moorthy, 2021) عن العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة في السياسة الانتخابية، حيث توصلت نتائج الدراسة أن النساء ممنوعات من المشاركة في السياسة ومن العديد من جوانب الحياة اليومية في الهند، وأنهن غير راضيات عن السياسات القومية والخاصة بالولاية وحتى البلدية، وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة أسعد (2021) التي توصلت إلى أن هناك تغيرات مبكرة حدثت لصالح المرأة في عهد الشاه ويعزى ذلك إلى اندماج إيران في الرأسمالية العالمية، وأن المرأة الإيرانية لعبت دوراً هاماً في نجاح الثورة الإسلامية.

وفيما يتعلق بحصول عبارتي (تدني المستوى التعليمي للمرأة الفلسطينية، عدم قدرة المرأة الفلسطينية لتحمل الأعباء الحياتية المترتبة على المشاركة السياسية) على أدنى متوسط حسابي، يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن نسبة كبيرة من فئات المجتمع الفلسطيني هي فئات متعلمة خاصة فئة المرأة، وهذا ما يلاحظه الباحث بصفته محاضر جامعي من أن نسبة اقبال الإناث على التعليم الجامعي هو ضعف نسبة الذكور، فالمرأة الفلسطينية هي امرأة متعلمة وهذا لا يتعارض مع مشاركتها في العمل السياسي، وفيما يتعلق بعدم قدرة المرأة الفلسطينية لتحمل الأعباء الحياتية المترتبة على المشاركة السياسية، يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن الجهود والاعباء التي قد تترتب على العمل السياسي للمرأة لا تتعارض مع اعبائها الحياتية والأسرية، خاصة وأن المرأة الفلسطينية تستطيع أن توزان بين المهام الحياتية والأسرية والعمل السياسي.

السؤال الثاني: ما العوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل الأسرية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت مرتفعة، وفيما يتعلق بحصول عبارتي (العادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع، الزواج المبكر وما ينتج عنه من

التزامات) على أعلى متوسط حسابي، يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن العادات والتقاليد الفلسطينية تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع، وبالتالي تؤثر الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني على واقع الحياة الاجتماعية للنساء، هذه الثقافة تعتبر بأن المرأة قاصر بسبب طبيعتها العاطفية غير العقلانية، مما يجعلها غير كفؤ لتبوأ مناسب قيادية، ومن الجدير ذكره أن هذا الموروث الثقافي لا يتعلق برؤية المجتمع فقط للمرأة، بل يتعلق برؤية المرأة لنفسها ولدورها، بحيث يقلل من إمكانية ترشيح النساء لأنفسهن، وضعف ثقتهن بانتخاب النساء، وفيما يتعلق بالزواج المبكر وتأثيره على العمل السياسي يعتقد الباحث أن الزواج المبكر يُشغل المرأة بالأعمال المنزلية والانجاب ورعاية الأطفال، وبالتالي يعيق مشاركتها السياسية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (El Waked & Al-Zoby, 2021) التي توصلت أن تحديات إعاقة المرأة الأردنية عن المشاركة السياسية تشمل: التحديات الاقتصادية، تصورات المجتمع، العادات والتقاليد، ودراسة (Meera & Yekta, 2021) التي أظهرت نتائجها أن هناك تحديات في سياق المشاركة السياسية للمرأة، تتمثل في المشكلات الثقافية والأيديولوجية، حيث تساهم الظروف البيئية الاجتماعية الحالية في أفغانستان في الثقافة القبلية وأنماط الحياة التي تتمحور حول العشائر، والتي تتميز بالنظام الأبوي وتتمحور حول الرجولة، ودراسة ساسي (2020) التي توصلت إلى أن الموروث الثقافي لا زال يؤثر إلى حد كبير على النظرة الاجتماعية للمرأة التي تحاصرها داخل أدوارها التقليدية والتي تعيق وصولها لدور المرأة السياسية والمشاركة في العمل الحزبي وتنمية مجتمعها أو المساهمة في صنع القرار السياسي، ودراسة أبو زايدة (2020) التي أظهرت نتائجها أن أهمّ المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تتمثل في العادات والتقاليد التي تعزز الثقافة الذكورية والنظرة السلبية تجاه دور المرأة في المجتمع.

وفيما يتعلق بحصول عبارتي (انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي للأسرة، ساهمت البنية الأبوية للأسرة الفلسطينية في حجب المرأة عن الحياة العامة والمشاركة السياسية) على أدنى متوسط حسابي، يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن الأسر في المجتمع الفلسطيني تتمتع بمستوى تعليمي وثقافي مرتفع، وبالتالي لا يعد ذلك من ضمن العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة في العمل السياسي، وفيما يتعلق بساهمة البنية الأبوية للأسرة الفلسطينية في حجب المرأة عن الحياة العامة والمشاركة السياسية، يرى الباحث أنه الأسر الفلسطينية ورغم سيادة النظام الأبوي فيها، إلا أنها تعطي المساحة الكافية لأبنائها لممارسة حياتهم الاجتماعية والتعليمية والسياسية وبالتالي لا يعد ذلك من ضمن العوامل التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة.

السؤال الثالث: ما العوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

بينت نتائج الدراسة إلى أن العوامل التشريعية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت متوسطة، وفيما يتعلق بحصول عبارتي (الفجوة بين النص القانوني والتطبيق في التشريعات المتعلقة بالمرأة، المشرع الفلسطيني ميز بين الرجل والمرأة في نصوص قانونية تميزية "قانون الانتخاب، الجنسية، التقاعد، الضمان الاجتماعي..") على أعلى متوسط حسابي، يرى

الباحث أن المشكلة ليست في نص القانون، فالقواعد القانونية تضع مبدأ المساواة دائماً نصب عينها، وتبقيه أساساً للتعامل في جميع الحالات، وعليه تكمن المشكلة في التطبيق، وفي الآليات التي يجب أن تضعها القوانين لضمان مشاركة أوسع للمرأة في الحياة السياسية، وفيما يتعلق بأن المشرع الفلسطيني ميز بين الرجل والمرأة في نصوص قانونية تميزية، فيرى الباحث أن ذلك يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وبنظرة سريعة على التشريعات والقوانين السائدة في فلسطين، نجد أن بعض التشريعات تعيق إمكانية استقلال المرأة، الذي يعتبر مدخلاً هاما لوصول المرأة للمناصب العليا، وتشمل بعض التشريعات على العدد من القوانين التميزية الناشئة عن نظرة المجتمع والمشرع للمرأة، ويتجلى هذا التمييز في العديد من المظاهر كالتمييز الناشئ عن انكار المساواة بين الرجل والمرأة، والتمييز في قانون الجنسية وغيرها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عواد (2017) التي توصلت أن الحقوق السياسية للمرأة في فلسطين لا تزال تحتاج إلى العديد من الدوافع القانونية وأوصت المشرع الفلسطيني بالعمل على رفع الحصص من خلال تعديل قوانين الانتخابات التي تحد من مشاركتهم بنسبة معينة أو من خلال نظام يضمن التسلسل الهرمي لأسماء النساء في القوائم الانتخابية من أجل تحقيق التمييز الإيجابي الذي يعمل على حماية حقوق المرأة في المشاركة السياسية من أجل عدم الحد من المشاركة السياسية للمرأة كرجل.

وفيما يتعلق بحصول عبارتي (لم يمنح القانون الفلسطيني المرأة الحقوق الكاملة لتفعيل دورها السياسي، القوانين الفلسطينية السائدة ومنها قانون الانتخابات تفرض قيود على المشاركة السياسية للمرأة) على أدنى متوسط حسابي، يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005، أكد على مجموعة من الحقوق التي يجب أن تتمتع بها النساء، خاصة حقها في المساواة، حيث نصت المادة 9 على أن "جميع الفلسطينيين أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي، أو الإعاقة"، كما أكدت المادة 26 على حق الفلسطينيين في المشاركة السياسية، وأكدت على الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات.

السؤال الرابع: ما العوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل السياسية المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت متوسطة، وفيما يتعلق بحصول عبارتي (الانقسام السياسي الفلسطيني، الأحزاب والفصائل الفلسطينية ما زالت تتبنى المفهوم الذكوري دون إعطاء فرص حقيقية للمشاركة النسائية) على أعلى متوسط حسابي، يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن الانقسام السياسي الفلسطيني يشكل تحدياً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب بشكل جدي أنهاء حالة الانقسام واتمام ملف المصالحة، وإعادة اللحمة بين شطري الوطن، وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني، لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل فاعل وعادل، وفيما يتعلق بالأحزاب والفصائل الفلسطينية زادت تتبني المفهوم الذكوري بين أعضائها، يرى الباحث أن ذلك نتج عنه ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية، مما أدى إلى إقصاء النساء من تلك الأحزاب فأصبحت النساء تمثل أقلية داخل الحزب، ويرى الباحث من خلال الحقائق والنسب الواردة في الأنظمة

الداخلية للتنظيمات والأحزاب السياسية، أن نسب مشاركة المرأة في الهيئات القيادية للفصائل والأحزاب السياسية تراوحت بين (5-19%) وهي نسبة متواضعة مقارنة بالرجال، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Shehab et al., 2020) التي خلصت إلى عدة توصيات أبرزها ضرورة إلزام الأحزاب السياسية الفلسطينية بتنفيذ مبدأ التعددية السياسية، وإعطاء المرأة الفلسطينية حقوقها وفق الدساتير الفلسطينية، وتجاوز الصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون الانخراط السياسي، ودراسة أبو زايدة (2020) التي أظهرت نتائجها أن أهمّ المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تتمثل في الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي شكّل تحدياً رئيسياً أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بحصول عبارتي (غياب المناخ الديمقراطي على أسس سليمة تسبب في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية، عدم مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية مشاركة فاعلة) على أدنى متوسط حسابي، يعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن هناك مناخاً ديمقراطياً يعطي الفلسطينيين المساحة الكافية للمشاركة السياسية وهذا ما تحقق في انتخابات 1996، و2006، وبالتالي لا يؤثر هذا المناخ من وجهة نظر الباحث على المشاركة السياسية للمرأة بل أن الانقسام السياسي الفلسطيني هل هو الذي أدى إلى غياب هذه المناخ الديمقراطي، وفيما يتعلق بعدم مشاركة المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية مشاركة فاعلة، يرى الباحث أنه هناك مشاركة سياسية للمرأة داخل هذه الاحزاب ولكن الاشكالية تتمثل في مستوى تمثيل المرأة في تلك الأحزاب السياسية.

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير (الحالة الاجتماعية، مكان السكن).

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ويعزو الباحث ذلك أن النظام السياسي الفلسطيني يسمح لجميع الحالات الاجتماعية -عزباء، متزوجة، مطلقة، أرملة- للمشاركة في الحياة السياسية، وبالتالي لا يوجد قانون ينص على احقية حالة اجتماعية عن غيرها في المشاركة في الحياة السياسة ، وبالتالي جميع الحالات تتمتع بالمساواة في المشاركة السياسية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Zaky & Mohamed Moawad, 2021) التي أكدت على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) من حيث دور المشاركة السياسية للمرأة في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع والنساء أعضاء مجالس المنظمات حسب المتغير (الحالة الاجتماعية).

أما بالنسبة لمتغير مكان السكن، أظهرت نتائج الدراسة عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير مكان السكن، ويعزو الباحث تلك النتيجة أن قطاع غزة يتميز بمحدودية مساحته، والتوزيع الديمغرافي لسكانه يظهر بأن أغلب سكانه يقطنون في المدن والمخيمات والقليل منهم داخل القرى، هذا بالإضافة إلى ارتفاع المستوى الثقافي بين طبقيات المجتمع الفلسطيني في جميع أماكن سكاناه، وما تنص عليه القوانين والتشريعات الفلسطينية بالسماح لجميع المواطنين الفلسطينيين بالمشاركة السياسية بغض النظر عن امكان تواجدهم، وهذا ما نراه في الانتخابات

الفلسطينية كنشاط سياسي بحرص لجنة الانتخابات الفلسطينية على مشاركة جميع الفلسطينيين بعض النظر عن أماكن تواجدهم سواء كانوا في قطاع غزة أو الضفة الغربية أو القدس المحتلة أو في الأراضي المحتلة عام 48.

09- الخاتمة والتوصيات:

يرى الباحث أنه على الرغم من أن المرأة الفلسطينية تشكل نصف المجتمع الفلسطيني من الناحية العددية، إلا أنها تمثل أقلية بالمفهوم السياسي، وبالتالي أن مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية ما زلت متدنية وضعيفة، وأن جهوداً كبيرة ما زالت مطلوبة للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية، فإن لم تكن المرأة هي المشاركة في التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار فستبقى مهمشة، مما يؤكد أهمية العمل على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قاعدة أن لكل إنسان الحق في المشاركة في العملية التنموية والاستفادة من ثمارها، وفي ضوء ذلك يوصي الباحث بالآتي:

-توعية المجتمع بالتغلب على ثقافة العيب المسيطر على فكر المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، واعطائها الحرية الكاملة في ذلك.

-تغيير الفكر السائد في المجتمع الفلسطيني بأن المرأة الفلسطينية لابد وأن تعمل في الاعمال التقليدية التي هي امتداد لطبيعتها واعطائها المساحة الكافية للعمل في الاعمال السياسية.

-مطالبة مؤسسات المجتمع بالعمل على تغيير الثقافة الذكورية والنظرة السلبية لدور المرأة في المجتمع، واعطائها الحقوق الكاملة دون نقصان أسوة بالرجل.

-رفع سن الزواج إلى السن القانوني حتى يكون عائق أمام عمل المرأة في الحياة السياسية.

-إزالة الفجوة بين النص القانوني والتطبيق فيما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بالمرأة.

-تعديل النصوص القانونية التي ميّز فيها المُشرع الفلسطيني بين المرأة والرجل خاصة قانون الانتخابات.

-إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني والذي يمثل تحدياً كبيراً أمام المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

-أن تتخلى الفصائل والأحزاب السياسية عن المفهوم الذكوري في تشكيل الأحزاب وإعطاء فرص حقيقية للمرأة لتمثيلها.

قائمة المراجـــــــع

1.أبو زايدة، علاء زايد عبد الهادي. (2020). *معوقات وتحديات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية*، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2.أسعد، أميرة نعيم. (2021). واقع المشاركة السياسية للمرأة في إيران. *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 1(2)، 644-665.
http://search.mandumah.com/Record/1189835

3.الدوى، موزة عيسى. (2018). *المشاركة السياسية للمرأة البحرينية المعوقات وآليات التجاوز*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

4.العيلة، رياض. (2007). واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية*، 21(1)، 348-309.

5.القحطاني، سارة بنت فهد. (2017). المشاركة السياسية للمرأة السعودية في مجلس الشورى ومعوقاتها، *مجلة العلوم الاجتماعية*، 4(58)، 231-196.

6.الكعبي، إبراهيم محمد. (2007). العوامل المعيقة للمشاركة السياسية للمرأة القطرية العامة ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، 23(2)، 507- 553.

7.بادي، سامية. (2005). *المرأة والمشاركة السياسية "التصويت، العمل الحزبي، العمل النيابي"* ، جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.

9. حسين، ماجد الحلواني. (2000). *رؤية مستقبلية لبرامج المرأة، المنتدى الفكري الأول "المرأة والإعلام"* ، القاهرة.

10.رسول، اخلاص أكرم أحمد. (2012). العوامل المؤثرة على دور المرأة في صنع القرار دراسة ميدانية في معهد الإدارة. *مجلة الفلسفة*، 9(1).
https://www.iasj.net/iasj/article/73487

11.ساسي، سفيان. (2020). التمكين السياسي للمرأة في الجزائر. *مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 4(2)، 523 - 545.
http://search.mandumah.com/Record/1106358

12.سليمان، هدى توفيق. (2003). *تقييم مشروع تنمية المرأة الريفية كمدخل لتنمية المجتمع المحلي*، المؤتمر العلمي السادس عشر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

13.عبد الهادي، محمد أحمد. (1987). *اتجاهات شباب الجامعة نحو المشاركة السياسية*، المؤتمر العلمي الأول لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

14.عليان، عمران على. (2014). أزمة المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية العاملة "مستوياتها ومعوقاتها"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، 42(3).

15.عواد، حسام محمود صالح. (2017). *الحقوق السياسية للمرأة في الاتفاقيات الدولية والقانون الفلسطيني*، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

16.فتحية، عويسات. (2019). معوقات ممارسة المرأة للحقوق السياسية في الوطن العربي، *مجلة آفاق للعلوم* 1(16)، 28-22.

17.فهمي، محمد سيد. (2004). *المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث*، المكتب الجامعي الحديث.

18.مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان. (2006). المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الانسان.

19.Ahmed, M., & Moorthy, R. (2021). Gender inequality in Assam: factors affecting women's political participation in electoral politics. *Linguistics Culture Review*, *5*(S2), 922-933. https://doi.org/10.21744/lingcure.v5nS2.1551

20.El Waked, M. A. Y., & Al-Zoby ,K. F. (2021). The Challenges Hindering Jordanian Women From Political Participation From The Perspective Of The Female Graduate Students At The University Of Jordan. *Psychology Education Journal*, *58*(5), 1762-1769 .

21.Giommoni, T. (2021). Exposure to corruption and political participation: Evidence from Italian municipalities. *European Journal of Political Economy*, *68*, 102000. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2021.102000

22.Meera, M., & Yekta, K. (2021). The Challenges to Political Participation of Women in Afghanistan. *Asian Studies*, *9*(1), 65-91. https://doi.org/10.4312/as.2021.9.1.65-91

23.Shehab, J., Marni, N., & Sciences, S. (2020). The Role of Palestinian Women in Political Participation during the Israeli Siege Imposed on the Gaza Strip, Palestine. *Addaiyan Journal of Arts, Humanities*, *2*(01), 47-61. https://aipublisher.org/projects/ajahss /

24.Zaky, S., & Mohamed Moawad, M. (2021). The role of women's political participation in achieve development Local Societies. *Egyptian Journal of Social Work*, *11*(1), 123-144. https://doi.org/10.21608/EJSW.2020.30551.1094